



Photo Credit: © www.mediaoffice.ae

كريستون مينون: وُلدت في الإمارات... ودائماً مع الوطن



محمد طه

رئيس الاستشاريين - الأمن والمرونة السيبرانية
في كريستون الشرق الأوسط للاستشارات
**نظرة على مشهد حماية البيانات في
الإمارات:**
دليل النجاح في ولايات قضائية متعددة



بيمال مادهاfan

مدير قسم استشارات الديون
في كريستون الشرق الأوسط للاستشارات
الدين ليس عدواً
لماذا الأداة المالية الأكثر سوء فهماً هي أيضاً
واحدة من أكثرها قوة؟

مقال الضيف



ليزا روبنز

الرئيس التنفيذي، كريستون جلوبال
رسالة من الرئيس التنفيذي:
عام تاريخي من النمو والقوة والتوسع العالمي
في كريستون جلوبال

كلمة رئيس التحرير

تحية طيبة،

من المُلهم حقاً أن نرى وتيرة وحجم النمو الذي حققته كريستون - شبكتنا العالمية - خلال العِام الماضي؛ وهو نمو لا يعكس أداءً قوياً فحسب، بل أيضاً زخماً مشتركاً بين جميع شركاتنا حول العالم. فقد أعلنت كريستون جلوبال عن زيادة إجمالية بنسبة ٣٩% في إيرادات الشبكة، لتصل إلى ٤,٣ مليارات دولار أمريكي، وهذا يؤشر إلى إحدى أقوى فترات النمو في تاريخ الشركة. في مقال الضيف لهذا العدد، توضح ليزا روبنز، الرئيس التنفيذي لـ كريستون جلوبال، كيف يعكس هذا الأداء طموح شركاتها الأعضاء، والثقة التي يوليها العملاء للشبكة لدعم عملياتهم عبر الحدود.



راجو مينون

لقد تحقق هذا النمو على نطاق واسع في مختلف المناطق. إذ سجلت أمريكا الشمالية زيادة بنسبة ٧٢% مدفوعة بشكل كبير بعمليات الاستحواذ، بينما حقق الشرق الأوسط نمواً بنسبة ٢٨% بفضل الطلب الإقليمي القوي. أما أمريكا اللاتينية فسجلت نمواً بنسبة ١٢% من خلال تعزيز التعاون وتوسيع نطاق الخدمات. وفي أوروبا، التي تمثل أكبر قاعدة إقليمية للشبكة، فقد حققت نمواً بنسبة ٧%، ما يعكس القدرة على الصمود والاستقرار في سوق معقدة.

علاوة على ذلك، نجحت كريستون مينون في تحقيق نمواً قوياً في الإيرادات هذا العام، غير أن الأرقام بالنسبة لنا ليست سوى جزء من القصة. فالمهم بالقدر نفسه هو اتجاه هذا النمو وجودته، لأنهما العاملان اللذان يحددان في نهاية المطاف استدامته وقيمتها على المدى الطويل.

يشهد نظام حماية البيانات في دولة الإمارات تطوراً متسارعاً ومتزايداً. فقد بدأ القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية (PDPL) يكتسب ملامح تشغيلية أكثر وضوحاً، في الوقت الذي أدخل مركز دبي المالي العالمي (DIFC) مستويات جديدة من التعرض للتقاضي، بينما يقر سوق أبوظبي العالمي (ADGM) مخاطر عقوبات لم تستوعبها العديد من مجالس الإدارات بعد بشكل كامل.

وفي مقاله، يؤكد محمد طه، رئيس الاستشاريين للأمن والمرونة السيبرانية، أن التحدي بالنسبة للمؤسسات التي تعمل عبر هذه الولايات القضائية لم يعد يتعلق بالوعي، بل بالتوافق. والسؤال الحقيقي هو فيما إذا كانت بنية الامتثال لديها مصممة خصيصاً لتتلاءم مع هيكل الإمارات متعدد الأنظمة، أم أنها مجرد إطار عالمي جرى تعديله ليتناسب معه. ومع تطور آليات إنفاذ القوانين، سيصبح هذا الفارق أكثر وضوحاً بالنسبة للجهات التنظيمية، كما أن المعالجة بعد وقوع المخالفة ستكون أكثر كلفة وإرباكاً مما ينبغي.

من المفاهيم الخاطئة الشائعة الاعتقاد بأن كل الديون ضارة، وهو تصور قد يقود إلى قرارات مالية غير سليمة. لذلك يجب علينا أن نفهم أن الديون ليست جميعها ضارة بطبيعتها. ويوضح بيغال مادهافان، مدير قسم استشارات الديون في كريستون الشرق الأوسط للاستشارات، كيف أن الشركات المتقدمة تدرك أن الاستفادة من الرافعة المالية، عند استخدامها بانضباط، يمكن أن تكون عاملاً مضاعفاً للنمو بدلاً من كونه عبئاً. في المقابل، فإن اللجوء المتكرر إلى الاقتراض لتغطية العجز التشغيلي، مثل الاعتماد على التسهيلات الائتمانية المتجددة لتمويل الخسائر، يعكس عادة أوجه قصور هيكلية ويؤدي بمرور الوقت إلى تآكل القيمة.

وعلى الرغم من التحديات التي تشهدها المنطقة، فإن تركيزنا يبقى كما هو لا يتغير. فنحن نواصل العمل بثبات ووضوح وانضباط، لضمان حصول عملائنا على خدماتنا دون أي انقطاع.

في كريستون مينون، بنينا مؤسستنا لتكون قادرة على الصمود في البيئات غير المؤكدة، وتنعكس هذه المرونة في اتساق وجودة خدماتنا. ويمكن لعملائنا أن يطمئنوا إلى أن أولوياتهم تبقى أولوياتنا، وأنها تدار بنفس القدر من الدقة والاستجابة والمعايير المهنية التي يتوقعونها منا، بغض النظر عن الظروف الخارجية. ■



ولدت في دولة الإمارات العربية المتحدة دائماً مع الوطن

مع خالص الشكر والتقدير للقيادة الرشيدة التي تحافظ على قوة
دولة الإمارات العربية المتحدة.

٣٢ عاماً في دولة الإمارات العربية المتحدة | أكثر من ٥٠٠ موظف
و١٦ مكتباً في دولة الإمارات العربية المتحدة



رسالة من الرئيس التنفيذي: عام تاريخي من النمو والقوة والتوسع العالمي في كريستون جلوبال

إن بيئة الأعمال التي نعمل فيها جميعاً تواصل التطور بسرعة: فالأسواق تتغير، واللوائح التنظيمية تزداد تعقيداً، والتجارة عبر الحدود تنمو بوتيرة متسارعة. لطالما كان هدف كريستون جلوبال، وما زال، ربط الشركات الريادية الطموحة لإحداث تأثير إيجابي في جميع أنحاء العالم، ويحتاج عملاً اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى مستشارين يجمعون بين القدرات العالمية والفهم العملي للظروف المحلية. أنتم بحاجة إلى شركات تتمتع بالمرونة، وقادرة على الاستجابة للتعقيدات، ودعم التوسع، وتوفير الوضوح عندما لا يكون الطريق أمامكم واضحاً دائماً.

هذا هو الدور الذي تسعى كريستون جلوبال جاهدة إلى القيام به، وأنا فخورة بأن أعلن لكم أن شبكتنا الآن أقوى وأكثر ترابطاً وتوافقاً دولياً من أي وقت مضى في تاريخنا.

نمو وأداء عالمي استثنائي

أعلنت كريستون جلوبال عن زيادة بنسبة ٣٩٪ في إيرادات شبكتها، ليصل إجمالي إيراداتنا إلى ٤,٣ مليار دولار أمريكي. تعد هذه واحدة من أقوى فترات النمو التي حققناها على الإطلاق، مما يعكس طموح شركائنا الأعضاء والثقة التي وضعها عملائنا فينا لدعم أعمالهم عبر الحدود.

- كان النمو متوازناً ومشجعاً في جميع المناطق الرئيسية: شهدت أمريكا الشمالية زيادة ملحوظة بنسبة ٧٢٪، مدفوعة بنشاط استحواذ كبير.
- حقق الشرق الأوسط نمواً بنسبة ٢٨٪، مما يعكس ارتفاع الطلب في أحد أكثر الاقتصادات الإقليمية ديناميكية في العالم.
- حققت أمريكا اللاتينية نمواً بنسبة ١٣٪، مدعومة بتعزيز التعاون الإقليمي وتوسيع نطاق الخدمات المتخصصة.



ليزا روبنز
الرئيس التنفيذي، كريستون جلوبال

مع دخولنا عام ٢٠٢٦، يسعدني أن أشارككم آخر المستجدات الهامة حول التقدم الذي حققته كريستون جلوبال وأدائها وتوجهاتها المستقبلية. لقد شهد العام الماضي نمواً ملحوظاً لشبكتنا، وهو نمو يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتزامنا المستمر بدعم عملائنا بخدمات تدقيق وضرائب واستشارات عالية الجودة ومنسقة دولياً. كما شهد هذا العام انضمام عدد غير مسبوق من الشركات المستقلة إلى شبكتنا، مما عزز حضورنا في الأسواق العالمية الرئيسية ووسع نطاق الخبرات المتاحة لكم.



بسمعة محلية مرموقة، وخبرة عميقة في السوق المحلية، والتزام بأعلى معايير الخدمة والاحترافية التي تميز كريستون عالمياً.

بالنسبة لعملائنا، يعني هذا التوسع تغطية عالمية أوسع، وسهولة الوصول إلى الخبرات المتخصصة، وحتى شبكة أقوى وأكثر استعداداً لدعم النمو عبر الحدود.

لماذا تختار الشركات الرائدة كريستون جلوبال؟

إن التدفق السريع للشركات الجديدة ليس من قبيل الصدفة، بل يعكس تحولاً واضحاً في نظرة السوق العالمية إلى كريستون جلوبال، ليس فقط كشبكة ذات تاريخ عريق، بل كشبكة تتطور بسرعة لتلبية احتياجات الأعمال الدولية الحديثة. وعند التحدث مع الشركات المرشحة للانضمام، تبرز عدة نقاط مشتركة.

شبكة تتمتع بتركيز تجاري واضح

لقد استثمرت كريستون بشكل كبير لتصبح شبكة عالمية تركز على الجانب التجاري ولتضع العميل في صميم اهتمامها. وبالنتيجة، تشهد العديد من الشركات التي تخدمها شركاتنا نمواً متزايداً، وتوسعاً في نشاطها الدولي، وتعقداً في هيكلها. لذلك هي بحاجة إلى مستشارين محترفين قادرين على دعم المشاريع الكبرى العابرة للحدود من دون فقدان المرونة والتواصل الشخصي اللذان يميزان الشركات المستقلة.

تعكس مبادراتنا الجديدة الموجهة للعملاء الدوليين الكبار

• حققت أوروبا، أكبر قاعدة إقليمية لنا، نمواً بنسبة 7%، مما يدل على استقرارنا في سوق معقدة والتزامنا المستمر بتقديم خدمة عملاء متميزة.

تعكس هذه النتائج تفاني شركاتنا في تعزيز قدراتها، والاستثمار في مجالات خبرة جديدة، والعمل معاً لتلبية احتياجات عملائنا المتزايدة على الصعيد الدولي.

لكن الأداء المالي ليس سوى جزء من قصتنا. أما الجزء الآخر، الذي لا يقل أهمية، فهو كيفية ومكان نمو شبكتنا.

أقوى توسع للشركات الجديدة في تاريخنا

كان من أبرز التطورات التي حققناها في عام 2026 العدد غير المسبوق من الشركات عالية الجودة التي تسعى للانضمام إلى كريستون جلوبال. وقد رحبنا بالفعل هذا العام بانضمام شركات جديدة من أفغانستان وأرمينيا ونيبال. تعزز هذه الإضافات الجديدة حضورنا في جميع أنحاء جنوب آسيا وآسيا الوسطى ومنطقة القوقاز، وتقوي قدرتنا على دعم العملاء العاملين أو المستثمرين في هذه المراكز الاقتصادية المتنامية.

وإلى جانب الشركات التي انضمت بالفعل، لدينا 12 شركة أخرى في طور الانضمام، من فرنسا، الهند، كازاخستان، لايفيا، ليتوانيا، المكسيك، عُمان، فيتنام، واليمن. ولا تزال المحادثات جارية مع شركات في أسواق أخرى.

يمثل هذا التدفق الجديد أكبر موجة اهتمام بالانضمام إلى الشبكة منذ تأسيسها. والأهم بالنسبة للعملاء والشركاء، أن كل شركة من هذه الشركات الجديدة تتمتع

الدين ليس عدواً

لماذا الأداة المالية الأكثر سوء فهماً هي أيضاً
واحدةً من أكثرها قوة؟

استراتيجي قد يُعيق قدرة الشركة على التوسع والإبتكار والحفاظ على قدرتها التنافسية. الدين أداة، وكأي أداة، تقاس قيمته بمدى جودة استخدامه. يمكن للمطرقة بناء منزل أو كسر نافذة. وبالمثل، يمكن للدين أن يخلق قيمة أو يدمرها. يكمن الاختلاف، في كل حالة، في تقدير الشخص الذي يستخدمها.

تنمية المنطقة - دليل على قوة الرافعة المالية الاستراتيجية

قبل رفض الدين باعتباره أداة سلبية، يجب على المرء النظر إلى التطور السريع الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة. فالبنية التحتية التي نعتمد عليها، من الطرق السريعة المترابطة إلى الرعاية الصحية ونظام التعليم، أصبحت ممكنة بفضل الصكوك وتمويل المشاريع الموجهة.

لقد أنشئت الأبراج التي تميز أفق دبي بفضل تمويل البناء. كما بُنيت شبكة الخدمات اللوجستية التي تربط جبل علي بالعالم، ووُسِّعت، وبيّنت مستدامة بفضل تسهيلات ائتمانية مُهيكلّة. ولم يأت أي من ذلك من الأرباح المحتجزة وحدها.

الدين ليس آفةً حديثة، بل هو أحد أقدم آليات الحضارة وأكثرها رسوخاً. فقد استخدم التجار العرب في العصر الكلاسيكي خطابات الاعتماد وهيكل تمويل الشراكة التي سبقت النظام المصرفي الحديث بقرون. وعمل تجار المراكب الشراعية في الخليج العربي على أساس الثقة والائتمان والدفعات المقدمة قبل ظهور مصطلحات الميزانيات العمومية بوقت طويل. والتحول الاستثنائي الذي شهدته دولة الإمارات العربية المتحدة على مدى العقود الخمسة الماضية وجعلها قوة عالمية مالية وتجارية، تم تمويله بشكل كبير من خلال اقتراض مدروس ومنظم على جميع مستويات الاقتصاد. ولو كان الدين هو العدو الحقيقي كما يُصوّر أحياناً، لما كان أي من هذا ممكناً.



بيمال مادافان

مدير قسم استشارات الديون
في كريستون الشرق الأوسط للاستشارات

اسألوا معظم أصحاب الأعمال عن رأيهم في الديون، وستسمعون مجموعة من الكلمات المألوفة: عبء، مخاطرة، انكشاف، تقييد. فبالنسبة للكثيرين، يُنظر إلى الاقتراض على أنه أمر يجب تقليله إلى أدنى حد، وسداده مبكراً، والتحدث عنه بحذر. إذ لطالما عززت الأدلة الإرشادية المالية والمستشارون المحافظون هذا التوجه، معتبرين الرافعة المالية التزاماً في الميزانية العمومية على عاتق الإدارة الرشيدة. صحيح أن الانضباط المالي ضروري، ولكن الرفض التام لاستخدام الديون ليس مجرد فرصة ضائعة؛ بل هو خطأ

الدَّينُ الجيدُ يُنشئُ أصولاً، وليس مجرد التزامات

ليست كل الديون متساوية. ثمة فرق جوهري بين الدين المستهلك والدين المنتج. فتسهيلات الائتمان المتجددة المستخدمة لتغطية الخسائر التشغيلية المتكررة تختلف تماماً عن القرض لأجل محدد لاقتناء أصل استراتيجي، أو لتمويل توسيع الطاقة الإنتاجية، أو لتنفيذ عملية استحواذ في الوقت المناسب. فالأول يقلل القيمة تدريجياً مع مرور الوقت، بينما الثاني، إذا تم تنظيمه بشكل صحيح، قادر على بنائها.

لنأخذ مثلاً بسيطاً من سوق الإمارات العربية المتحدة. تمتلك شركة توزيع يديرها مؤسسها رأس مال قدره مليوني درهم إماراتي، وتكتشف فرصة للاستحواذ على منافس أصغر حجماً بقيمة ٨ ملايين درهم إماراتي. الخيارات هنا مألوفة: إما الانتظار لسنوات لتجميع رأس المال بينما تؤول الفرصة إلى منافس ذي رأس مال أكبر، أو تنظيم تسهيلات استحواذ، وإتمام الصفقة، وسداد الدين من التدفقات النقدية للكيان المدمج. الشركة التي اقتضت واستحوذت تخرج بأصل قيمته أعلى بكثير من قيمة التمويل الذي حصلت عليه. وهنا، لم يكن الدين فخاً، بل جسراً.

هذا هو المنطق الكامن وراء كل تسهيلات استحواذ، وكل خطوط رأس مال عامل، وكل اتفاقية مرابحة مهيكلة غير مقرض إسلامي. عند استخدام الدين بحكمة، سيمكن الشركات من الوصول إلى قيمة اليوم التي يمكن سدادها من التدفقات النقدية المستقبلية، وهذا سيقصص الوقت وبتيح فرصاً لا يمكن للأرباح المحتجزة وحدها توفيرها.

الرافعة المالية: القوة المضاعفة للثروة

تُدرك الشركات المتطورة جانباً من الدين غالباً ما يغيب عن الشركات المفرطة في الحذر: الرافعة المالية قوة مضاعفة. فعندما يستثمر رأس المال المقترض بتكلفة معروفة في مشروع يحقق عائداً أعلى، تكون النتيجة قيمة مضافة ناتجة عن التخطيط المحكم، وليس مجرد قيمة مضافة من رأس المال المتاح. يكمن بناء الثروة في الفرق بين تكلفة التمويل والعائد على رأس المال المستثمر.

تستخدم الشركات في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة الدين بشكل روتيني كاستراتيجية مدروسة لزيادة العوائد. قيد يحقق عقار تجاري يتم شراؤه بالكامل برأس المال عائداً سنوياً بنسبة ٨% على رأس المال المستثمر. أما العقار نفسه الذي يتم شراؤه بمساهمة ٥٠% من رأس المال و ٥٠% دين بفائدة ٤%، سيزيد العائد فعلياً إلى ١٢% على رأس المال المستثمر. هذه ليست هندسة مالية، إنها مسألة حسابية.

الشركات التي تفشل في التوسع نادراً ما تكون تلك التي افترضت مبالغ طائلة، بل غالباً ما تكون تلك التي افترضت مبالغ قليلة جداً، أو كانت متأخرة جداً، أو فعلت ذلك لأسباب خاطئة. لقد لجأت مثل هذه الشركات إلى التمويل لتغطية مشاكل تشغيلية بدلاً من تمويل نمو حقيقي. استخدمت أموالاً قصيرة الأجل لتمويل أصول طويلة الأجل. لم تكن الأداة نفسها معيبة، بل إن الهيكل كان بحاجة إلى مزيد من التفكير.

المشكلة ليست في الدين نفسه على الإطلاق

عندما يصبح الدين عبئاً، غالباً ما يكمن السبب الجذري في طريقة تنفيذه لا في وجوده. عادة ما تكون الأزمة عرضاً لضعف أداء الأصول، أو نقص السيولة، أو فجوة جوهريّة بين الرافعة المالية والقدرة على السداد. وفي كثير من الحالات،

وبسبب غياب المراقبة الدقيقة، لا تُدرك الإدارة ثقل التزاماتها إلا بعد الإخلال بشروط القرض.

هذا التمييز أمر بالغ الأهمية لأنه يحدد الحل. إذا كان الدين نفسه هو المشكلة، فالحل يكمن في تجنبه: تقليل كل تسهيل ائتماني، وسداد كل قرض قبل موعد استحقاقه، وعدم اللجوء أبداً إلى الرافعة المالية. أما إذا كانت المشكلة تكمن في طريقة التعامل مع الدين، فالحل يكمن في انضباط مالي أفضل، وهيكل أكثر دقة، وفهم أوضح للفرص الحقيقي من الاقتراض.

تعليم صاحب الشركة الخوف من الدين دون مساعدته على فهمه يشبه تدريب الطيار على الخوف من أدوات التحكم. قد يبدو الحذر جزءاً من المسؤولية، لكنه يُفشل كل رحلة قبل أن تبدأ.

تمسك بدفة القيادة

هناك سبب وجيه لتشبيه الدين بالركبة. فالسيارة لوحدها لا تبالي إلى أين تتجه، ستنتقل إلى سوق جديدة أو إلى حافة الهاوية بنفس القدر من اللامبالاة. ما يحدد النتيجة ليس المركبة، بل النية والمهارة واليقظة لدى الشخص الذي يقودها.

يطرح الدين سؤالاً واحداً على كل شركة تستخدمه: هل أنت القائد أم الراكب؟ فالراكب ينتهي بهم المطاف حيثما يأخذهم الطريق، غالباً إلى مكان لم يقصدوا الذهاب إليه. أما القادة، فهم يتخذون القرارات، يعرفون وجهتهم، ويفهمون الظروف، ويظلون متيقظين لما يتطلبه الطريق أمامهم.

لم تتوسع أنجح الشركات في هذه المنطقة بتجنب الديون، بل باتقان التعامل معها. لقد عرفوا الإجابات الصحيحة للأسئلة التالية:

"كم نقترض، ومتى نقترض، وبأي تكلفة، ومن خلال أي هيكلية، ولأي غرض محدد؟" - باختصار، أبقوا أيديهم على عجلة القيادة!

لذا، في المرة القادمة التي يخبرك فيها مستشار حسن النية بأن الاقتراض ينطوي على مخاطر ويجب التعامل معه بأقصى درجات الحذر، فكر في الجانب الآخر من هذه المعادلة. فالشركة التي لا تستخدم الديون لا تستفيد أبداً من تسهيلات رأس المال العامل خلال فترات النمو السريع، ولا تمول أبداً عمليات الاستحواذ التي كانت ستضاعف إيراداتها، ولا تبني أبداً القدرات التي تتطلبها فرص السوق. الدين ليس هو العدو، بل غياب نهج منظم ومدروس للتعامل معه هو العدو. افهم أداة الدين، ووازنها مع الغرض منها، وراقبها بانضباط، حينذاك سيصبح الدين إحدى أقوى الأدوات في ميزانيتك العمومية.

في كريستون مينون، نتعاون فرقنا الاستشارية مع أصحاب الأعمال وقادة التمويل في جميع أنحاء الإمارات العربية المتحدة لهندسة حلول تمويلية تتوافق مع أهدافهم الاستراتيجية الأساسية، سواء كان ذلك يعني الاستفادة من التسهيلات المصرفية التقليدية، أو ترتيب هيكل تمويل إسلامي من خلال المرابحة أو الإجارة، أو تقييم الآثار الضريبية للشركات لخصومات الفوائد بموجب نظام ضريبة الشركات في الإمارات، أو إعداد الشركة لزيادة رأس المال. نادراً ما يكون السؤال فيما إذا كان يجب استخدام الدين، بل كيف يُستخدم على النحو الأمثل. ■

نظرة على مشهد حماية البيانات في الإمارات؛ دليل النجاح في ولايات قضائية متعددة

النقطة الأساسية التي يفضل عنها العديد من المجموعات متعددة الكيانات هي: أن دولة الإمارات لا تعمل بموجب قانون موحد لحماية البيانات، بل تحكمها ثلاثة أطر عمل متميزة ومستقلة في تطبيقها. يُحدد النظام المطبق أساساً عن طريق مكان تأسيس الكيان، إلا أن الأحكام الخارجية وقواعد نقل البيانات عبر الحدود توسع نطاق الالتزامات لتتجاوز ما يُشير إليه مكان التأسيس وحده. ومن شبه المؤكد أن أي مجموعة تتبنى حماية البيانات في الإمارات من خلال نموذج سياسة موحد ستكون غير ممتثلة في مكان ما من هيكلها.

عند تقديم المشورة للمجموعات متعددة الكيانات في جميع أنحاء الإمارات، نجد أن ثغرة الامتثال التي تسبب المشاكل في أغلب الأحيان لا تكمن في الانكشاف لمركز دبي المالي العالمي أو سوق أبوظبي العالمي، بل في التزامات القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية التي تنطبق على الشركات القابضة في البر الرئيسي وكيانات المناطق الحرة الواقعة خارج مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي. إذ غالباً ما تكون هذه الكيانات هي الأكبر في المجموعة وتمتلك أكبر قدر من البيانات. يغير القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية هذا الوضع بشكل جوهري. فالمجموعات التي أجلت التخطيط لحين صدور اللوائح التنفيذية تبدأ الآن العمل من الصفر.

الحدود الاتحادية: فهم قانون حماية البيانات الشخصية في البر الرئيسي لدولة الإمارات

المرسوم بقانون الاتحادي رقم ٤٥ لسنة ٢٠٢١، المعروف باسم قانون حماية البيانات الشخصية، هو أول إطار عمل اتحادي شامل لحماية الخصوصية في دولة الإمارات، وحتى مارس ٢٠٢٦، لم تكن اللوائح التنفيذية قد صدرت أو نفذت بالكامل. لذا، ينبغي على المؤسسات متابعة التحديثات عن كثب والاطلاع على الإرشادات الرسمية لمكتب بيانات الإمارات العربية المتحدة قبل وضع اللامسات الأخيرة على برامج الامتثال الخاصة بها.

نطاق التطبيق والتطبيق خارج الحدود

ينطبق قانون حماية البيانات الشخصية على أي جهة تحكم أو معالجة بيانات منشأة في البر الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة أو في أي منطقة حرة لا تملك نظاماً خاصاً بها لحماية البيانات. كما تخضع المؤسسات خارج دولة الإمارات العربية المتحدة لهذا القانون إذا كانت تعالج البيانات الشخصية لأفراد مقيمين في الدولة، بغض النظر عن مكان إجراء هذه المعالجة. ويمكن لمنصة تكنولوجيا أجنبية لديها مستخدمين في الإمارات أو مقرات إقليمية تعالج بيانات الموظفين خارج الدولة أن تخضع



محمد طه

رئيس الاستشاريين - الأمن والمرونة السيبرانية
في كريستون الشرق الأوسط للاستشارات

ينبغي على أي مستشار عام، أو مدير مالي، أو مسؤول امتثال في مجموعة شركات، يشرف على عمليات في مختلف الولايات القضائية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة، أن يولي اهتماماً بالغاً لسرعة تطور بيئة حماية البيانات في دولة الإمارات. فقد دخل القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية حيز التنفيذ، ولم تطبق لوائح التنفيذ الكامل حتى تاريخ كتابة هذا المقال. وقد عدل مركز دبي المالي العالمي قانون حماية البيانات الخاص به في يوليو ٢٠٢٥، رافعا العقوبات المالية ومضيفاً حقاً خاصاً في التقاضي يسمح للأفراد المعنيين برفع دعاوى تعويض مباشرة أمام محاكم المركز. كما يفرض نظام سوق أبوظبي العالمي غرامات إدارية تصل إلى ٢٨ مليون دولار أمريكي. وتتزايد تكلفة التعامل مع هذا الواقع مستقبلاً.

للتزامات قانون حماية البيانات الشخصية حتى بدون وجود أي موظف أو خادم على الأراضي الإماراتية. وتستثنى الكيانات المنشأة في مركز دبي المالي العالمي أو سوق أبوظبي العالمي، حيث تخضع أنشطة معالجة البيانات الخاصة بها لأطر العمل الخاصة بهذين المركزين.

التزامات المتحكم وإنفاذ القانون

يجب على المتحكمين الخاضعين لقانون حماية البيانات الشخصية الالتزام بمعيار مساءلة يحاكي إلى حد كبير المنطق الهيكلي للاتحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي، مع اختلاف تفاصيل التنفيذ. يجب أن تستند كل عملية معالجة بيانات إلى أساس قانوني سليم. ويجب أن يقتصر جمع البيانات على ما هو ضروري فعلاً. يجب على المتحكمين الاحتفاظ بسجلات لأنشطة المعالجة، وتقييم عمليات المعالجة عالية المخاطر من خلال تقييمات أثر حماية البيانات، وتطبيق ضمانات فنية وتنظيمية تتناسب مع حساسية البيانات التي يحتفظ بها. وفي حال تضمنت المعالجة بيانات حساسة واسعة النطاق أو مراقبة منهجية، فقد يلزم تعيين مسؤول حماية بيانات.

يمنح قانون حماية البيانات الشخصية الأفراد مجموعة شاملة من الحقوق المتعلقة ببياناتهم الشخصية. ويجب تفعيل هذه الحقوق من خلال آليات عملية، لا مجرد إجراءات موجودة في وثائق البوليصة. وتحدد العقوبات الإدارية بقرار من مجلس الوزراء وفقاً للمادة ٢٦، ويجب تأكيد هذه الأرقام مع مكتب حماية البيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة فور نشرها. وما تم توضيحه فعلاً أن الإفصاح غير القانوني عن البيانات الشخصية الحساسة يعرض صاحبه للمساءلة الجنائية. وبالنسبة للمؤسسات التي تتعامل مع البيانات الصحية أو المعلومات المالية أو البيانات المتعلقة بالأطفال، تعد هذه المساءلة الجنائية اليوم على مستوى مجلس الإدارة.

المراكز المالية؛ مركز دبي المالي العالمي (DIFC) وسوق أبوظبي العالمي (ADGM)

يعمل كل من مركز دبي المالي العالمي وسوق أبوظبي العالمي وفق نظامين مستقلين لحماية البيانات، يتميزان بنضج هيكلي أكبر وسرعة تطبيق أعلى من الإطار الاتحادي. ويتوافق كلا النظامين عموماً مع اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) للاتحاد الأوروبي في مبادئهما والتزاماتهما.

قانون حماية البيانات لمركز دبي المالي العالمي رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠

يشرف على هذا القانون مفوض حماية البيانات في مركز دبي المالي العالمي، وينطبق على جميع المتحكمين والمعالجين للبيانات داخل المركز، بالإضافة إلى أنشطة المعالجة التي تنفذ في سياق عمل هذه الجهات، بغض النظر عن الموقع الفعلي للمعالجة. ويلزم إطار عمل مركز دبي المالي العالمي المتحكمين بإبرام

اتفاقيات مكتوبة لمعالجة البيانات مع جهات المعالجة، وتطبيق مبادئ "الخصوصية بالتصميم" و"الخصوصية الافتراضية". ويجب إبلاغ المفوض عن أي خرق للبيانات في أسرع وقت ممكن بعد اكتشافه. ويعد تعيين مسؤول حماية البيانات إلزامياً إذا كانت الجهات تجري مراقبة منهجية واسعة النطاق أو معالجة واسعة النطاق لفئات محددة من البيانات الشخصية.

في يوليو ٢٠٢٥ أدخل تعديل على قانون حماية البيانات لمركز دبي المالي العالمي تغييرين هامين. أولاً، رفع قيمة غرامات مالية محددة: فقد ارتفعت غرامة عدم إجراء تقييم الأثر المطلوب لحماية البيانات من ٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي إلى ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي. بينما بقي الحد الأقصى للغرامة الإدارية الإجمالية بموجب الجدول ٢ عند ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، مع إمكانية فرض غرامات تقديرية على الانتهاكات الجسيمة التي تتجاوز هذا الحد. ثانياً، أضاف التعديل حقا خاصاً في التقاضي. إذ يمكن للأفراد المتضررين من انتهاك قانون حماية البيانات لمركز دبي المالي العالمي الآن تقديم مطالبات تعويض مباشرة إلى محاكم المركز دون الحاجة إلى تقديم شكوى أولاً إلى المفوض؛ وهذا يزيد من احتمالية التقاضي، وهو أمر لم يكن ممكناً سابقاً، ويستلزم مراجعة محددة لممارسات معالجة البيانات.

لوائح حماية البيانات لسوق أبوظبي العالمي ٢٠٢١

يتولى مفوض حماية البيانات في سوق أبوظبي العالمي إدارة هذه اللوائح، التي تعد أشد تعرض مالي بين آليات العمل الثلاث. إذ يمكن أن تصل الغرامات الإدارية على أخطر الانتهاكات إلى ٢٨ مليون دولار أمريكي لكل انتهاك. وعلى عكس اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) في الاتحاد الأوروبي، لا يطبق سوق أبوظبي العالمي نظام عقوبات قائم على حجم المبيعات. وينص قانون هذا السوق على ضرورة الإبلاغ عن أي خرق للبيانات خلال ٧٢ ساعة، وهي المدة الأقصر في آليات العمل الثلاث، كما يلزم بإخطار المفوض رسمياً بأي تعيين لمسؤول حماية البيانات خلال شهر واحد. ويلزم المتحكمين بالبيانات بتطبيق مبدأ "الخصوصية بالتصميم"، والحفاظ على الضمانات التعاقدية مع معالجي البيانات، ووضع أطر حوكمة تتناسب مع حساسية البيانات التي يعالجونها.

لحة مقارنة: عمليات نقل البيانات عبر الحدود وإنفاذها

يتناول كل إطار من أطر العمل الثلاث مسألة الملاءمة، والضمانات المسموح بها، والإنفاذ الإشرافي، وذلك من خلال معايير القانونية الخاصة.

ملاحظة استراتيجية هامة: لا يُدرج البر الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة حالياً ضمن الولايات القضائية الكافية المعترف بها بموجب نظام حماية البيانات في سوق أبوظبي العالمي. ونتيجة لذلك، تعامل عمليات نقل البيانات الشخصية من كيان في سوق أبوظبي العالمي إلى شركة تابعة في البر

مفوض حماية البيانات في سوق أبوظبي العالمي	مفوض حماية البيانات بمركز دبي المالي العالمي	مكتب بيانات الإمارات العربية المتحدة	جهة الرقابة
تصل الغرامات إلى ٢٨ مليون دولار أمريكي في حالة الانتهاكات الأكثر خطورة	غرامات محددة تصل إلى ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (كحد أقصى)؛ وقد زادت الغرامات المحددة بموجب التعديل في يوليو ٢٠٢٥ (على سبيل المثال، غرامة عدم إجراء تقييم أثر حماية البيانات أصبحت ٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي). وتطبق عقوبات تقديرية إضافية على المخالفات الجسيمة. وقد أقر حق التقاضي الخاص في يوليو ٢٠٢٥.	سيتم تحديدها بقرار من مجلس الوزراء عملاً بالمادة ٢٦ من قانون حماية البيانات الشخصية؛ ويجب تأكيد الأرقام مع مكتب بيانات الإمارات العربية المتحدة.	أقصى العقوبات
٧٢ ساعة	في أقرب وقت ممكن عملياً	يجب الإبلاغ في الحالات التي قد تؤدي فيها الانتهاكات إلى الإضرار بالخصوصية أو السرية.	إشعار الخرق
قرارات الملاءمة، البنود التعاقدية القياسية، أو الضمانات المكافئة.	تحديد الملاءمة، البنود التعاقدية القياسية، القواعد المؤسسية الملزمة.	قرارات الملاءمة، الضمانات التعاقدية، أو غيرها من الآليات القانونية	آليات النقل الأولية

الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة عموماً على أنها عمليات نقل بيانات دولية، وتتطلب عادة ضمانات مناسبة، مثل البنود التعاقدية القياسية أو آليات مماثلة.

دراسة حالة عملية: مجموعة مالية متعددة الكيانات

لنفترض وجود مجموعة مالية تضم ثلاثة كيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة: شركة قابضة في البر الرئيسي، وشركة تابعة للخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، ووحدة لتحليل البيانات في سوق أبوظبي العالمي. هذا الهيكل شائع في سوق الإمارات العربية المتحدة.

السيناريو الأول: من مركز دبي المالي العالمي إلى مزود خدمات سحابية أوروبي

يخضع هذا النقل حصراً لقانون حماية البيانات رقم ٥ لسنة ٢٠٢٠ الصادر عن مركز دبي المالي العالمي. يجب على الكيان في مركز دبي المالي العالمي الحصول على قرار ملاءمة أو بنود تعاقدية قياسية قبل نقل أي بيانات إلى المزود الأوروبي. وبما أن الاتحاد الأوروبي معترف به على نطاق واسع كجهة كافية بموجب نظام مركز دبي المالي العالمي، فإن المسار القانوني واضح نسبياً. وأكثر حالات عدم الامتثال شيوعاً في هذا السيناريو ليست هيكلية، بل ثغرة تعاقدية. فاتفاقية الخدمات السحابية موجودة، لكن الملحق الخاص بمعالجة البيانات، الذي يتضمن آليات نقل مناسبة، غير موجود.

السيناريو الثاني: معالجة بيانات الموارد البشرية في البر الرئيسي

تخضع معالجة الشركة القابضة لبيانات الموارد البشرية للموظفين في البر الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة للقانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية. وهذا يعني الاحتفاظ بسجل لأنشطة المعالجة، وإنشاء آليات فعالة يتمكن من خلالها الموظفون من ممارسة حقوقهم المتعلقة ببياناتهم. أما بالنسبة للمجموعات التي أنظمة مواردها البشرية يستضيفها معالج بيانات طرف ثالث خارج دولة الإمارات، تفعل متطلبات نقل البيانات عبر الحدود المنصوص عليها في قانون حماية البيانات الشخصية. لم تجر العديد من المجموعات هذا الربط لكيانها في البر الرئيسي بعد، إذ تتعامل مع وظيفة الموارد البشرية كمسألة إدارية داخلية وليس نشاطاً منظماً لمعالجة البيانات. هذا التوصيف لا يصمد أمام التدقيق التنظيمي.

السيناريو الثالث: تبادل البيانات من سوق أبوظبي العالمي إلى البر الرئيسي

هذا السيناريو هو الأكثر إثارة للدهشة بالنسبة للمجموعات. فيما أن البر الرئيسي لدولة الإمارات العربية المتحدة غير معترف به حالياً كولاية قضائية مناسبة بموجب نظام سوق أبوظبي العالمي، فإن نقل البيانات الشخصية من وحدة التحليلات في سوق أبوظبي العالمي إلى الشركة القابضة في البر الرئيسي يُعتبر نقلاً دولياً للبيانات، وبالتالي يتطلب ذلك بنوداً تعاقدية قياسية أو ضمانات مكافئة. وبدونها، فإن أي تبادل روتيني للبيانات بين هاتين الجهتين يعتبر انتهاكاً محتملاً لقواعد سوق أبوظبي العالمي. وعندما تكون الغرامة قيمتها ٢٨ مليون دولار أمريكي لكل انتهاك، فإن المخاطر ليست نظرية.

بناء إطار امتثال مستدام

بالنسبة للقيادة العليا المشرفة على هيكل متعدد الكيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن متطلب الامتثال لا يقتصر على الاستجابة للالتزامات كل نظام على حدة، بل يتعداه إلى بناء هيكلية حوكمة تعامل هذه الالتزامات كنظام متكامل مع الحفاظ على الانضباط الخاص بالولاية القضائية لكل نظام. فالنهج القائمة على القوالب الجاهزة ستترك ثغرات. والأنظمة الثلاثة في دولة الإمارات تتداخل في مبادئها، لكنها تختلف في تفاصيلها.

تبدأ العملية برسم خرائط تدفق البيانات: تحديد الكيان القانوني الذي يتحكم في كل مجموعة بيانات، ومسار انتقال البيانات الشخصية عبر حدود الولاية القضائية داخل المجموعة، وآليات النقل المطلوبة لكل تدفق بيانات. يعتمد التصنيف القانوني لتدفق البيانات على هوية الكيان المتحكم، والنظام الذي يحكم هذا الكيان، ومدى ملاءمة الولاية القضائية المستهدفة.

بعد رسم خرائط التدفقات، يجب مواءمة آليات النقل مع متطلبات كل ولاية قضائية. ولا تغطي مجموعة واحدة من البنود التعاقدية القياسية الأنظمة الثلاثة بشكل موحد. يجب على المجموعات التي اعتمدت نموذجاً موحداً في جميع أنحاء هيكلها التنظيمي في الإمارات العربية المتحدة اعتبار ذلك ثغرة امتثال غير معالجة إلى حين مراجعتها وفقاً لكل نظام معمول به.

يجب أن يتولى مسؤول حماية البيانات تقييم كل كيان على حدة. إذ تختلف المعايير المنصوص عليها في القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية، عن تلك في قانون مركز دبي المالي العالمي رقم ٥، ولوائح سوق أبوظبي العالمي، والكيان غير الملزم بوجود مسؤول حماية بيانات بموجب القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية ربما يكون ملزماً بوجوده بموجب لوائح مركز دبي المالي العالمي أو سوق أبوظبي العالمي. ينبغي على المجموعات التي استجابت لتعيين مسؤول حماية البيانات على مستوى المجموعة إعادة النظر في ذلك التقييم عند مراعاة المعايير الخاصة بكل نظام.

يجب أن تكون بروتوكولات الاستجابة للخروقات مخصصة لكل ولاية قضائية. إذ يشترط سوق أبوظبي العالمي الإبلاغ عن هذه الخروقات في غضون ٧٢ ساعة؛ بينما يشترط مركز دبي المالي العالمي الإبلاغ عنها في أقرب وقت ممكن عملياً؛ ويشترط القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية الإبلاغ عنها في حال كانت هذه الخروقات تمس خصوصية أو سرية الأفراد المتضررين. لذلك، فإن قيام المجموعة بوضع دليل استجابة موحد للحوادث لن يفي بجميع التزامات النظم الثلاثة في آن واحد. يجب على كل كيان معرفة الجدول الزمني الخاص به للإبلاغ عن الخروقات، والجهة التنظيمية التابعة له، وماهية المعلومات المطلوبة عند الإبلاغ. يجب تطوير وثائق الامتثال لكل نظام على حدة بدلاً من اعتمادها من قوالب مشتركة.

الخلاصة: تكلفة الخطأ في تحديد الولاية القضائية

يتميز نظام حماية البيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة بكونه متطوراً ونشطاً، ويزداد بشكل مستمر. كما يكتسب القانون الاتحادي لحماية البيانات الشخصية تعريفاً إجرائياً. وقد أبدى مركز دبي المالي العالمي استعداداً وإضحاً لتحديث إطار عمله، وأدخل مخاطر تقاضي جديدة نوعياً. ويفرض سوق أبوظبي العالمي غرامات لم تستوعبها سوى قلة من المؤسسات على مستوى مجالس إدارتها.

بالنسبة للمؤسسات العاملة في مختلف الولايات القضائية بدولة الإمارات، لم يعد السؤال هو ما إذا كان ينبغي أخذ هذا الأمر على محمل الجد، بل ما إذا كان نظام الامتثال الحالي لديها مصمماً بالفعل ليناسب هيكلية عملها، أم أنه إطار عالمي تم تكييفه مع دولة الإمارات بدلاً من تصميمه خصيصاً لها. ومع نضوج إجراءات الإنفاذ، سيوضح تمايز الجهات التنظيمية بشكل متزايد، وستكون معالجة المخالفات بعد وقوعها أكثر تكلفة وأكثر إرباكاً مما ينبغي.

في كريستون مينون، تعمل فرقنا الاستشارية مع مجموعات متعددة الكيانات لرسم خرائط تدفق البيانات عبر أطر العمل الثلاثة في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتقييم الثغرات في الامتثال على مستوى الكيان، وتطبيق هيكل الحوكمة التي يتطلبها الامتثال المستدام. والوقت الأمثل لمعالجة عدم التوافق بين الولايات القضائية هو قبل أن تكتشفه أي جهة تنظيمية. ■

- التطورات في تكنولوجيا التدقيق الرقمي وتحليلات البيانات،
- تنمية المواهب، مع التركيز على المهارات القيادية والمهارات الجاهزة للمستقبل،
- أدوات ومنصات التعاون عبر الحدود،
- الخبرة المتخصصة في مجالات محددة، التي تمكن الشركات من تقديم معرفة أعمق بالمجال.

لا تدعم هذه الركائز أعمالنا الحالية فحسب، بل تعزز أيضاً مكانتنا بقوة لتلبية احتياجات المستقبل المتغيرة.

نظرة للأمام: شبكة بُنيت للمستقبل

ونحن نرحب بأنضمام شركات جديدة، وتوسع نطاق خدماتنا، وتعزيز قدراتنا المتخصصة، فإن توجهنا واضح: تلتزم كريستون جلوبال بأن تكون الشبكة المفضلة للعملاء الطموحين دولياً من الشركات المتوسطة والكبرى.

يعد نمونا هذا العام، سواءً في الإيرادات أو في عدد الشركات الأعضاء الجديدة، انعكاساً لثقتكم. كما أنه دليل على قوة مجتمعنا العالمي والتزامنا المشترك بتقديم خدمات عالية الجودة وذات كفاءة تجارية عالية عبر الحدود.

إلى جميع عملائنا وشركائنا: نشكركم على ثقتكم المستمرة في كريستون جلوبال. نتطلع دوماً إلى دعم طموحاتكم وتوجيه أعمالكم عبر الفرص والتحديات المقبلة.



هذا التطور، فهي تتيح للشركات في مختلف الولايات القضائية التعاون بسلاسة أكبر، وتسيق عمليات التدقيق والخدمات الاستشارية بكفاءة، ودعم احتياجات العملاء الدوليين بشكل استباقي ومستمر.

تستثمر شركات شبكتنا حالياً بشكل كبير في الذكاء الاصطناعي، الأتمتة، الأصول الرقمية، وخبرات الأمن السيبراني من أجل مواجهة التحديات التي تواجه العملاء والمستشارين على حد سواء في تسخير التكنولوجيا بفعالية لصالح الجميع. ويعد تبادل المعرفة والرؤى التي نمتلكها في هذه المجالات أمراً بالغ الأهمية. لقد أصبح هذا النهج عامل جذب رئيسي للشركات التي تتطلع إلى الانضمام إلى شبكة عالمية تفهم توقعات العملاء وتستجيب لها في السوق العالمية اليوم.

اعتراف منتدى الشركات: علامة جودة

أصبحت عضوية كريستون جلوبال في منتدى الشركات، وهو اتحاد دولي ملتزم بتعزيز ممارسات التدقيق المتسقة وعالية الجودة عالمياً، عاملاً قوياً آخر في جاذبيتنا المتزايدة.

بالنسبة للعملاء، يُعد هذا الاعتراف ذو قيمة كبيرة، إذ يمنحهم الطمأنينة بأن:

- شركائنا ملتزمة بمعايير جودة التدقيق المعترف بها دولياً؛
- منهجياتنا وأخلاقياتنا وإشرافنا تتوافق مع التوقعات العالمية؛
- شبكتنا قادرة على دعم المناقصات والجهات الخاضعة للتنظيم التي تتطلب ضمانات متسقة عالمياً.

بالنسبة للشركات الأعضاء، يعزز هذا الاعتراف مصداقيتها لدى العملاء والجهات التنظيمية والبنوك والشركاء الدوليين. كما يوفر للعملاء مستوى من الاحترافية والحوكمة بات مطلوباً أكثر فأكثر في البيئات المعقدة والعابرة للحدود.

استقلالية مع انتشار عالمي

لعل أكثر ما يقدره العملاء والشركات الأعضاء في كريستون هو قدرتنا على توفير انتشار عالمي مع الحفاظ على الاستقلالية المحلية.

يستفيد العملاء من:

- مستشارين مُلمين تماماً بأسواقهم؛
- اهتمام من كبار الشركاء وخدمات شخصية؛
- حلول تستند إلى فهم عميق للواقع المحلي؛
- إمكانية الوصول إلى متخصصين في أكثر من ١١٠ دولة.

في الوقت نفسه، تحتفظ الشركات بالاستقلالية التي تمكنها من تقديم استشارات مدروسة، ورائدة، ومُراعِية للثقافة المحلية، وهي صفات يؤكد عملاؤنا باستمرار على أهميتها.

هذا المزيج، الاستقلالية مع الدعم العالمي المنسق، يشكل جوهر هوية كريستون جلوبال، ويُعد محركاً رئيسياً لنموننا.

الاستثمار في القدرات الأساسية

مع توسع شبكتنا، نواصل التركيز على المجالات التي تعزز بشكل مباشر دعم عملائنا وشركائنا. وتشمل هذه المجالات:

مؤتمر كريستون أفريقيا ٢٠٢٦ في داكار، السنغال

شهد مؤتمر كريستون أفريقيا الأول لعام ٢٠٢٦، الذي عُقد في داكار، السنغال، واستضافته Exco Sénégal، مشاركة نخبة من قادة كريستون جلوبال، من ضمنهم: ليزا روبنز، الرئيس التنفيذي لكريستون جلوبال؛ فيرجينيا كوك، رئيسة قسم التسويق في كريستون جلوبال؛ سودير كومار، الشريك الأقدم ورئيس قسم الاتصالات المؤسسية في كريستون مينون، مدير مجلس إدارة كريستون جلوبال ورئيس كريستون الشرق الأوسط؛ وعبدولاي كامارا، الشريك الإداري ومدير مجلس إدارة كريستون جلوبال.

شارك ٧٧ مندوباً من ٢٢ دولة في نحو ١٢ جلسة تناولت مواضيع متنوعة في مجالات التدقيق والضرائب والاستشارات والأتمتة والذكاء الاصطناعي، بالإضافة إلى ممارسة الهند للأعمال مع أفريقيا وفرص التعاون المتاحة.

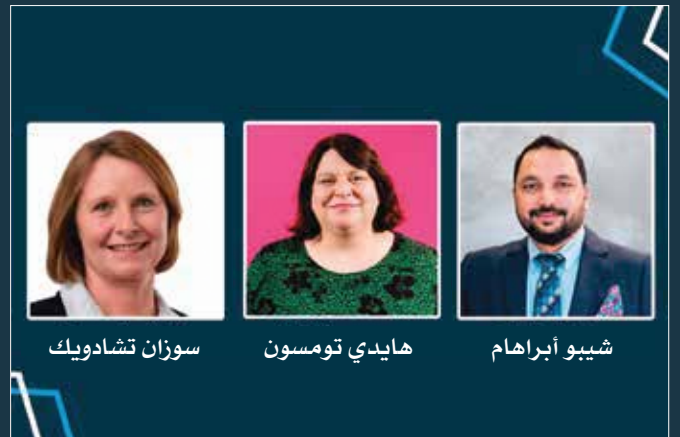


الندوة الإلكترونية السنوية لشبكة كريستون جلوبال للموارد البشرية وشؤون الموظفين ٢٠٢٦

جمعت الندوة الإلكترونية السنوية قادة الموارد البشرية لاستكشاف كيف تبني المؤسسات قوى عاملة جاهزة للمستقبل في ظل بيئة متغيرة باستمرار.

أدار الجلسة شيبو أبراهام، مدير الموارد البشرية وشؤون الموظفين في شبكة كريستون جلوبال ومدير الموارد البشرية في كريستون مينون، وشارك فيها كل من هايدي تومسون، مديرة قسم شؤون الموظفين في دنكان أند توبليس، المملكة المتحدة، وسوزان تشادويك، مديرة شؤون الموظفين في كريستون ريفز، المملكة المتحدة، حيث قدمتا رؤى قيّمة ووجهات نظر عملية من مؤسستيهما.

ركز النقاش على تأثير الذكاء الاصطناعي والأتمتة وتغير توقعات الموظفين، مسلطاً الضوء على الدور الاستراتيجي المتزايد للموارد البشرية في تطوير المواهب والاحتفاظ بها.



سوزان تشادويك

هايدي تومسون

شيبو أبراهام

ملحوظة هامة المعلومات الواردة في النشرة تعبر عن آراء شخصية لمحريها الكرام وليس الرأي الموحد لكريستون مينون لخدمات الشركات.